



المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير وصفي للقطاع الاقتصادي الفرعي:

" المحاجر "

استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات الاردنية

دائرة الإحصاءات العامة

مديرية الحسابات القومية

قسم المدخلات والمخرجات

إعداد

نسرین الرواشدة

تموز 2011

قائمة المحتويات:

- 2..... ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي (المهاجر)
- 4..... مقدمة
- 6..... أهم مؤشرات قطاع المهاجر

قائمة الجداول:

- 3..... جدول (1) تعريفات
- 8..... جدول (2) ترتيب مساهمة قطاع المهاجر الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية
- 9..... جدول (3) أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع المهاجر
- 11..... جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع المهاجر من الاستهلاك الوسيط الكلي
- 12..... جدول (5) نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع المهاجر من الاستهلاك الوسيط الكلي

قائمة الأشكال البيانية:

- 10..... الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع المهاجر
- 13..... الشكل (2) مدخلات قطاع المهاجر حسب مصدر المدخل (مصنع محلي او مستورد)

ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي: (المحاجر)

تم بناء جداول المدخلات والمخرجات حسب الخارطة القطاعية بأساس عام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعا فرعيا من ضمنها 3 قطاعات فرعية تمثل قطاعات الصناعات الاستخراجية، وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى تقديم صورة شاملة لكافة القطاعات الاقتصادية. وبعد دراسة وتحليل قطاع المحاجر استنادا إلى جداول المدخلات والمخرجات تم التوصل إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

- بلغت نسبة مساهمة قطاع المحاجر في الناتج المحلي الإجمالي 0.68%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع المحاجر في الإنتاج الكلي 0.46%.
- بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع المحاجر 23.4% ضمن قطاعات الصناعة الاستخراجية.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع المحاجر في الصادرات الوطنية 0.12%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع المحاجر في تعويضات العاملين 0.11%.
- كان قطاع صناعة الطوب أكثر استخداما لإنتاج قطاع المحاجر.
- كان قطاع المنتجات النفطية المكررة (المحلية والمستوردة) أكثر استهلاكاً من قبل قطاع المحاجر نسبة إلى استهلاكه الوسيط.



جدول (1): تعريفات:

المفهوم	التعريف
الناتج المحلي الإجمالي	مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.
الإنتاج	نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم العمل، ورأس المال، والسلع، والخدمات كمدخلات؛ لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تتحمل مسؤولية العملية الإنتاجية، وتمتلك أي سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.
القيمة المضافة	الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك.
تعويضات العاملين	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الرواتب والأجور المدفوعة نقداً والتي تتضمن الرواتب، والرواتب الإضافية، والمكافآت، والعلاوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبل إجراء أية حسميات لضرائب الدخل أو أية ضرائب على هذه البنود، كما تشمل الرواتب والأجور غير النقدية، والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية. ▪ المساهمات المحتسبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة أو تأمين صحي أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة.
الاستهلاك الوسيط	قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج.
الاستهلاك المحلي	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات المنتجة من قبل القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.
الاستهلاك المستورد	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات التي يتم استيرادها من غير مقيم إلى مقيم.
مكونات الطلب النهائي	<p>يتكون الطلب النهائي من:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ الاستهلاك الأسري. ▪ مؤسسات غير ربحية لخدمة الأسر. ▪ الاستهلاك الحكومي. ▪ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي. ▪ التغير في المخزون. ▪ الصادرات.

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

مقدمة:

يحتل القطاع الصناعي دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني للدول المتقدمة وكذلك الدول النامية التي تسعى للارتقاء باقتصادها إلى مستوى الدول المتقدمة. ولما كان الأردن من الدول النامية، فلا يزال قطاع الصناعة يواجه صعوبات كبيرة على الرغم من تمتع الأردن بإمكانيات تؤهله لتوسيع دور القطاع الصناعي والمتمثلة في الثروات الغنية المتوفرة كالبوتاس، والفوسفات، والصخر الزيتي، وتوفر الأيدي العاملة، إضافة إلى حاجة الأسواق المحلية والعربية للسلع التي يمكن إنتاجها من المواد الأولية المحلية بدلاً من تصديرها بصورة مواد خام وبأسعار زهيدة؛ مما يساهم في تحقيق تنمية مستدامة تحد من انتشار ظاهري الفقر، والبطالة التي تعزز قدرة الاقتصاد الوطني.

يعتبر الأردن من الدول المنافسة في المنطقة؛ لتميزه بالأمن، والاستقرار؛ مما يجعله مركزاً لجذب الاستثمارات الأجنبية، والمحلية في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة: القطاع الصناعي. والذي يعزز من تميز الأردن في المنطقة: دعم القطاع الصناعي من قبل الحكومة من حيث التشريعات العديدة المنظمة لعمله، إضافة إلى وضع الاستراتيجيات، وخطط العمل، والسياسات الهادفة؛ لتطوير القطاعات الصناعية.

ولإدراك أهمية وضع سياسة صناعية ناجحة، لا بد من التعرف بداية على واقع القطاع الصناعي في الأردن قبل الشروع بوضع الخطط المستقبلية. وعليه: فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بإنتاج جداول المدخلات والمخرجات بكلفة مالية بلغت 1.2 مليون دينار أردني خلال عام ونصف؛ لإعطاء صورة شاملة عن كافة تشابكات القطاعات الاقتصادية.

تشكل الصناعات التحويلية في الاقتصاد الأردني غالبية الخارطة القطاعية، حيث تم بناء جداول المدخلات والمخرجات بأساس عام 2006، ثم قسم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 46 قطاعاً فرعياً يمثل قطاع الصناعات التحويلية. وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى إحداث نقلة نوعية في عملية جمع وتبويب البيانات الإحصائية على المستوى القطاعي، وقياس التداخلات في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تقديم صورة شاملة عن الاقتصاد الأردني، وتعامله مع العالم الخارجي. وتوفر الجداول أداةً؛ لتحليل التشابكات القطاعية بين مختلف القطاعات الاقتصادية الهامة، وتحديد القطاعات الرائدة في عملية التنمية ومحركات النمو في الاقتصاد الأردني؛ لاستخدامها من قبل متخذي القرارات وراسمي السياسات ومعدّي البرامج التنموية، وكذلك استخدامها من قبل الباحثين والمحللين الاقتصاديين في القطاعين: العام والخاص، إضافةً إلى إثراء نشاطات مراكز البحوث الوطنية والعالمية المتخصصة في هذا المجال.

ويركز هذا التقرير على تحليل قطاع المحاجر استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات والذي يعد واحداً من القطاعات المصنفة ضمن قطاع الصناعة الاستخراجية والمتمثل نشاطه في استغلال المحاجر لاستخراج الأحجار والرمال والطفل.

أهم مؤشرات قطاع المحاجر:

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

بلغ مجموع مساهمة قطاعات الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي 2.88% من المجموع الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع المحاجر في الناتج المحلي الإجمالي 0.68% محتلاً بذلك المرتبة 32 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

المساهمة في الإنتاج الكلي للاقتصاد

بلغ مجموع مساهمة قطاعات الصناعة الاستخراجية 2.33% من مجموع الإنتاج الكلي للقطاعات الاقتصادية. واحتل قطاع المحاجر المرتبة 45 من بين القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.46%، المرتبة 2 من أعلى قطاعات الصناعات الاستخراجية مساهمةً في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 3 قطاعات فرعية بنسبة 19.56%.

المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية لقطاعات الصناعات الاستخراجية

تعرف القيمة المضافة اقتصادياً بأنها: الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك. بمعنى آخر: هي الفرق بين قيمة الإنتاج القائم (الإنتاج الرئيسي والأنشطة الثانوية الأخرى) وقيمة الاستهلاك الوسيط (المحلي والمستورد). وتجمع القيمة المضافة لكل القطاعات والمؤسسات مكونة (القيمة المضافة الإجمالية) وهي ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي، وتعبّر عن مقدار أو مساهمة القطاعات في تكوين الثروة الوطنية، وتعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي. بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع المحاجر 23.4% ضمن قطاعات الصناعات الاستخراجية محتلاً بذلك المرتبة الثانية.

المساهمة في الصادرات الوطنية

بلغ مجموع الصادرات الوطنية للاقتصاد الأردني ما يقارب 6 مليارات دينار أردني. وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الصادرات الوطنية بنسبة 5.11% لقطاعات الصناعات الاستخراجية والبالغ عددها 3 قطاعات فرعية، و94.89% لباقي القطاعات الاقتصادية.

احتل قطاع منتجات المحاجر المرتبة 52 من بين القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.12%، واحتل المرتبة 2 من بين أعلى قطاعات الصناعات الاستخراجية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 3 قطاعات فرعية بنسبة 2.40%.

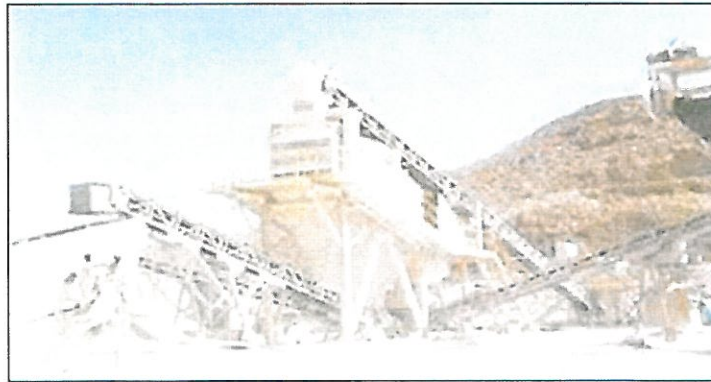
المساهمة في تعويضات العاملين

توزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين بنسبة 2.50% لقطاعات الصناعات الاستخراجية و 97.50% لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. واحتل قطاع المحاجر المرتبة 66 من بين القطاعات الاقتصادية مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.11%، واحتل المرتبة 2 من بين أعلى قطاعات الصناعات الاستخراجية مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها 3 قطاعات فرعية بنسبة 4.35%.

جدول (2): ترتيب مساهمة قطاع المحاجر الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية:

المؤشرات	ضمن القطاعات الاقتصادية كافة والبالغ عددها 81
الناتج المحلي الإجمالي	32
الإنتاج الكلي	45
الصادرات الوطنية	52
تعويضات العاملين	66

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات



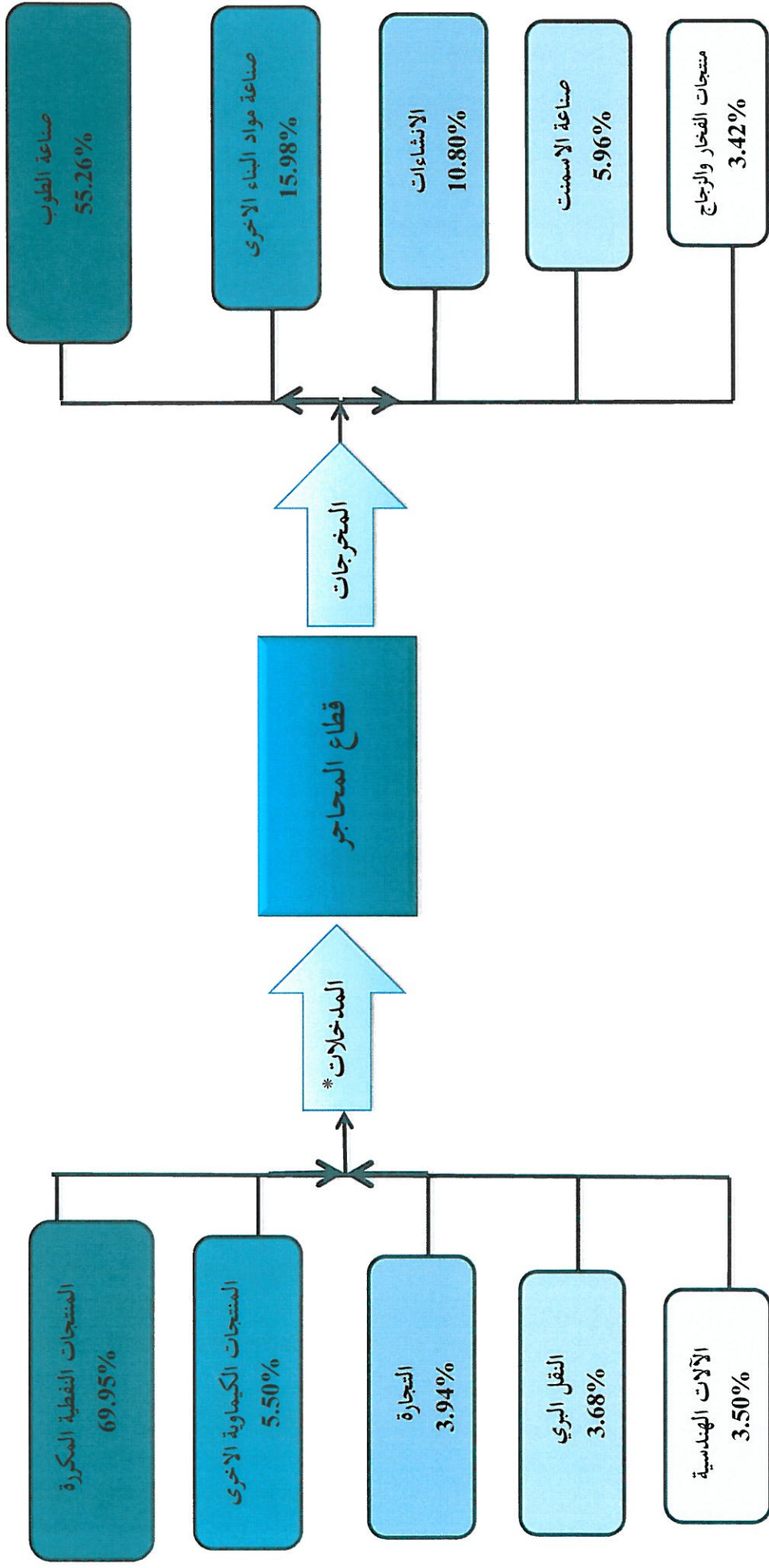
جدول (3): أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع المحاجر:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستخدام (%)
1	صناعة الطوب	55.26
2	صناعة مواد البناء الأخرى	15.98
3	الانشاءات	10.80
4	صناعة الاسمنت	5.96
5	منتجات الفخار والزجاج	3.42
6	صناعة الأثاث	0.70
7	المحاجر	0.68
8	صناعة المعادن اللافلزية	0.57
9	منتجات المعادن الاساسية	0.44
10	صناعة الدهان	0.30
	مجموع إنتاج القطاع للاستهلاك الوسيط	94.68
	مجموع إنتاج القطاع لمكونات الطلب النهائي	5.32
	مجموع الإنتاج الكلي	100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يبين الجدول 3 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع المحاجر. وتباين استخدام القطاعات من إنتاج قطاع المحاجر حيث احتل قطاع صناعة الطوب المرتبة الأولى؛ لأنه أكثر استخداماً لإنتاج قطاع صناعة الطوب بنسبة 55.26%، وجاء قطاع صناعة مواد البناء الأخرى في المرتبة الثانية بنسبة 15.98%، وقطاع الانشاءات في المرتبة الثالثة بنسبة 10.80%، أما قطاع صناعة الدهان جاء في المرتبة العاشرة بنسبة 0.30%. ويلاحظ توزيع الإنتاج لقطاع المحاجر ما بين الاستهلاك الوسيط بنسبة 94.68%، ومكونات الطلب النهائي بنسبة 5.32%.

الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع المحاجر



*المدخلات: تمثل نسب الاستهلاك الوسيط الكلي (المحلي والمستورد).

دائرة الإحصاءات العامة 2011

جدول (4): نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع المحاجر من الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	المنتجات النفطية المكررة	58.12
2	التجارة	3.94
3	النقل البري	3.68
4	المحاجر	2.52
5	خدمات الاعمال	2.51
6	المياه	1.69
7	المنتجات الكيماوية الاخرى	1.58
8	خدمات النقل الاخرى	1.26
9	الكهرباء	0.66
10	منتجات الفخار والزجاج	0.55
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع		80.24
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع		19.76
مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

تبين جداول المدخلات والمخرجات بشكل عام توزيع الاستهلاك الوسيط لكافة القطاعات الاقتصادية سواء أكان ذاتياً (أي يستهلك القطاع إنتاج نفسه) أو استهلاكاً لإنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويبين الجدول 4 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة محلية لقطاع المحاجر. ويلاحظ التباين في النسب بحيث احتل قطاع المنتجات النفطية المكررة المرتبة الأولى بين القطاعات التي يستهلك قطاع المحاجر مخرجاتها بنسبة 58.12%، في حين جاء قطاع التجارة في المرتبة الثانية بنسبة 3.94%، وقطاع النقل البري في المرتبة الثالثة بنسبة 3.68%. وفي المقابل، جاء قطاع منتجات الفخار والزجاج في المرتبة العاشرة بنسبة 0.55%.

جدول (5): نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع المحاجر من الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	المنتجات النفطية المكررة	11.83
2	المنتجات الكيماوية الأخرى	3.92
3	الآلات الهندسية	3.14
4	منتجات المعادن المشكلة	0.23
5	صناعة المعادن اللافلزية	0.21
6	المحاجر	0.20
7	المنتجات البلاستيكية	0.14
8	الكهرباء	0.04
9	صناعة الأسمدة والمبيدات	0.03
10	صناعة الورق ومنتجاته	0.02
	مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع	19.76
	مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع	80.24
	مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع	100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يبين الجدول 5 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة مستوردة لقطاع المحاجر. وقد احتلت منتجات قطاع المنتجات النفطية المكررة المرتبة الأولى من بين السلع المستهلكة من قبل قطاع المحاجر بنسبة 11.83%، وجاء قطاع المنتجات الكيماوية الأخرى في المرتبة الثانية بنسبة 3.92%، وقطاع الآلات الهندسية في المرتبة الثالثة بنسبة 3.14%. وفي المقابل، جاء قطاع صناعة الورق ومنتجاته في المرتبة العاشرة بنسبة 0.02%.

الشكل (2) مداخلات قطاع المحاجر حسب مصدر المدخل (مصنع محلي او مستورد)

